التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة في الشركة الوطنية للتأمين (SAA)خلال الفترة 2019-2021

Le diagnostic financier et son rôle dans l'évaluation de la performance financière des compagnies d'assurance Étude de cas à la SAA En 2019-2021

تيلولت سامية *

جامعة الجزائر 3

tiloult.samia@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2023/08/08 تاريخ القبول: 2023/08/30 تاريخ النشر: 2024/01/22

ملخص:

تم من خلال هذا البحث دراسة موضوع التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء والذي يهدف إلى دراسة أدوات التشخيص المالي التي تستخدمها شركات التأمين من أجل تقييم أدائها،يستهدف التأمين إلى تقديم الضمان والأمان للأشخاص ضد المخاطر التي لا يمكن توقعها، ويعتبر قطاع التأمين من أبرز القطاعات الاقتصادية وأحد أهم مصادر الادخار الرئيسية لتمويل النشاط الاقتصادي وتعتبر من المؤسسات المالية التي لها دور هام في جميع المستويات كونها تعد من القطاعات الحيوية فيالاقتصاد.

ويعتبر التشخيص المالي من الوسائل البالغة الأهمية في حياة المؤسسة، فهو أداة لمعرفة نقاط القوة والضعف لدى الشركة من خلال استخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات قصد حماية نشاطها، إذ أن تقييم الأداء في شركات التأمين ذو أهمية كبيرة نظرا لما يوفره من معلومات حول التأكد من قدرة الشركة على الإستمرار في الوفاء بالتزاماتها من أجل الحفاظ على مركزها المالي واستمرارها في السوق.

الكلمات المفتاحية: التأمين، شركات التأمين، تقييم الأداء، التشخيص المالي، تقييم الأداء المالي.

تصنيفات JEL: L25, G22

Abstract:

Through this research, we studied the issue of financial diagnosis and its role in evaluating performance; which aims to study the financial diagnostic tools used by insurance companies in order to evaluate their performance. Insurance aims to provide guarantee and security for people against unforeseen risks. The insurance sector is considered one of the most important economic sectors and one of the main sources of savings to finance the economic activity of any country. It has an important role, as it is one of the vital sectors in the economy.

The financial diagnosis permits to know the strengths and weaknesses of the company through the use of a set of tools and indicators in order to protect its activity, the performance evaluation in insurance companies provides information about a company's financial position.

Keywords: insurance, insurance companies, performance evaluation, financial diagnosis, financial performance evaluation.

Jel classification : G22, L25.

* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر المؤسسات المالية جزء من النظام المالي الذي يخدم المجتمع تقوم بدور حيوي في التقدم الاقتصادي وتعد مصدر للعديد من القطاعات، من أهم هذه القطاعات قطاع التأمين حيث يعتبر عنصرا مهما في تعزيز الاستقرار الماليويتمثل دوره في حماية الأفراد والممتلكات من المخاطر محتملة الحدوث.

ولابد من الاهتمام بالوضعية المالية لشركات التأمين نظرا لأهميتها في الحياة الاقتصاديةمن خلال التقييم الدوري المتمثل في التشخيص الماليالذي يعتبر أسلوبا تستخدمه أغلب المؤسسات من أجل تشخيص الوضعية المالية بغية معرفة الصحة المالية للمؤسسة.

ولتتمكن المؤسسة من معرفة مدى قدرتها على بلوغ أهدافها فإنها بحاجة الى تقييم دقيق لأدائها وكفاءتها المالية ومن ثمة اتخاذ القرارات المالية المناسبة التي تمكنها من إدارة مواردها بكفاءة وفعالية.

وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية:

كيف يتم التشخيص المالي من اجل تقييم الأداء المالي في شركات التأمين عموما، وفي الشركة الوطنية للتأمين (SAA) خصوصا؟.

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتأمين وما هي أهميته؟؛
- ما هي انواع شركات التأمين في الجزائر؟؛
- ماذا نقصد بتقييم الأداء المالي للشركة وما الهدف منه؟؛
- كيف يمكن للتشخيص المالي أن يكون أداة لتقييم الوضعية المالية للشركة كالشركة الوطنية للتأمين؟.

من خلال ما سبق يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- يعتبر التامين أحد الركائز الاساسية التي تبنى عليها السياسة الاقتصادية وتكمن أهميته في الامان التي تحققه التعويضات الممنوحة للمؤمنين، وله مساهمة فعالة في تنشيط الاقتصاد الوطني؛
- نقصد بتقييم الأداء المالي للشركة بأنه تقديم حكم على النتيجة المالية المتحصل عليها للمؤسسة خلال فترة معينة وباستخدام مقاييس معينة، والهدف من تقييم الأداء المالي هو تحليل الوضعية المالية للشركة؛
- تقوم عملية التشخيص المالي على دراسة عدة مؤشرات من خلالها تقيم الوضعية المالية للشركة.

1.1. أهمية البحث: الأهمية الأساسية لهذه الدراسة تكمن في:

- الأهمية الأساسية لهذه الدراسة تكمن في تحديد المسلك المعتمد في تقييم أداء شركات التأمين والذي سيكون مؤشرا عن حقيقة وضعيتها المالية؛
- الدور الذي يلعبه التأمين في حماية الحياة الاقتصادية الجزائرية؛
- ان عملية تشخيص وتقييم الوضعية المالية تساعد على كشف نقاط القوة والضعف.

2.1. أهداف البحث:

- التعرف على واقع قطاع التأمين في الجزائر؛

- تطبيق المؤشرات ونسب الأداء المالي على شركات التأمين؛
- إبراز التشخيص المالي كأداة فعالة لتقييم الأداء المالي؛
- محاولة اعطاء صورة مبسطة لنشاط شركات التأمين.

3.1. تقسيمات الدراسة: قسمت هذه المقالة إلى ثلاث محاور محوريين نظريين ومحور تطبيقي والهدف من هذا التقسيم هو الإحاطة والإلمام بالموضوع والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة.

2. الأطار النظري للدراسة

المحور الأول: الإطار العام للتأمين

يعد مواجهة الخطر من أكبر المواقف التي تستدعي اتخاذ قرارات معينه سواء من طرف الفرد أو المؤسسة، خاصة فيما يتعلق بعدم الأمان المالي ونعيش في الوقت الحاضر عصر ازدهار التامين وتنوع مجالاته، ويعد الاسلوب الاكثر اهمية لمجابهة هذا الخطر.

أولا: ماهية التأمين.

يعتبر التأمين في مفهومه البسيط إعطاء الأمان من اجل مواجهة الخطر المحتمل وقعه في المستقبل.

❖ **نشأة التأمين وتطوره**

- **نشأته:** إن أولى بدايات التأمين كانت في صورة تضامن وتعاون بين مجموعة من الاشخاص في إطار ما يسمى بالتأمين التعاوني، ظهر ذلك جليا عند الفراعنة الذين عرفوا التأمين قبل 4500 ق م.

حيث شكلوا جمعيات فيما بينهم لتحمل أعباء الدفن، كبناء المقابر، وتحنيط الجثث واستخدام التوابت، وتتولى الجمعية الانفاق على هذه المراسيم نيابة عن أسرة العضو المتوفي، مقابل سدادها شتراك سنوي كان قد دفعه أثناء حياته.(كريم زرمان، 2014-2015، ص46)

- **تطوره:** لم يكن مصطلح "التأمين" معروفا في أي وثيقة قبل العصر الحديث، بل عبر عنه بأفكار أخرى مثل: التعاون والتبادل، التضامن، التخطيط للمخاطر المحتملة.(عليوا شهدى، 2008-2009، ص 09.)

يعتبر التأمين البحري من اقدم أنواع التامين، في أواخر القرن 14 بدا التامين البحري بالانتشار لكثرة المخاطر التي يواجهونها (مخاطر القرصنة ومخاطر الطبيعة)، وان التأمين على الحياة فقد ظهر في نفس الوقت الذي ظهر فيه التأمين البحري في "انجلترا" عام 1601م، اما بالنسبة لتأمين الحريق فكان حريق لندن الشهير عام 1666م.(حسين شرفي، منيرة خالدي، سهيلة مقدود، 2019-2020، ص 03.)

- **تعريف التأمين:** التأمين بالمفهوم العام هو توفير الأمان وطمأنينة النفس وزوال الخوف من خطر محتمل حدوثه والتخفيف من نتائجه وآثاره والخسائر التي قد تنجم عن تحقق الخطر المؤمن ضده.(مصعب بالي، صديقي مسعود، جوان 2016 ، ص 22)

فالتأمين باعتباره نظاما هو: نظام تعاقدي يقوم على أساس المعاوضة غايته التعاون على ترميم أضرار المخاطر الطارئة، بواسطة هيئات منظمة قائمة على أسس وقواعد إحصائية(المادة 747 من القانون المدني المصري)

❖ **أنواع التأمين وأهميته**

- **أنواع التأمين:** يعرف التأمين بأنه مجال شاسع للغاية، فكلما تعددت الأخطار ظهرت أنواع جديدة منه و هي تختلف باختلاف المعيار المستخدم ونميز منها:

- **ينقسم التأمين من حيث طبيعته الى:** تامين اختياري وتأمين اجباري.
- **ينقسم التأمين من حيث الشكله الى:** تأمين تعاوني وتأمين تجاري.
- **ينقسم التأمين من حيث موضوعه الى:** تأمين على الاضرار (التأمين على الأشياء، التأمين على المسؤولية) وتأمين الأشخاص.

❖ **أهمية التأمين:**

- ان للتأمين أهمية كبيرة في الازدهار الاقتصادي؛
- ويشجع قطاع التأمين الأفراد على الاستثمار بالمشاريع المختلفة؛
- كما أن لقطاع التأمين دور كبير في تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادي؛
- كما يساعد على تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل على تقليل الحوادث.(سارة عجمي، 2022، ص 1143،1142.)

ثانيا: عقد التأمين

عقد التأمين عقد شأنه شأن باقي العقود كعقد البيع وعقد الشراء مثلا، وإن عقد التأمين يعتبر من العقود الحديثة التي انتشرت انتشارا واسعا، حيث أصبح شاملا لكل الجوانب الاقتصادية سواء منها الصناعية أوالتجارية أو الزراعية.

❖ **تعريف عقد التأمين:** هو اتفاق بين طرفين بموجبه يتعهد الطرف الأول بأن يدفع للطرف الثاني مبلغا معينا عند وقوع حدث معين. محدد في العقد وذلك في مقابل قيام الطرف الثاني بدفع مبلغ بسيط نسبيا.(سالم رشدي سيد، الطبعة الأولى، 2015، ص 57.)

❖ **أركان عقد التأمين:**

- **الركن الأول: التراضي:** اتفاق إرادتين أو أكثر اتفاقا تترتب عليه حقوق معينة بشرط أن تكون الإرادة(الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، الطبعة 04، 2014، ص 51).
- **الركن الثاني: محل العقد (المعقود عليه):** يجب أن يكون محل العقد (المعقود عليه) مالاأو منفعة أو دينا أو عملا أو امتناعا عن العمل،

ويشترط في محل العقد أربعة شروط:

- أن يكون المحل قابلا لحكم العقد شرعا؛
- محل العقد محقق الوجود؛
- معلوما للطرفين؛
- المعقود عليه مقدورا(المعهد المالي، 2016، ص 79)

- **الركن الثالث: السبب في عقد التأمين:** وهو الغرض المباشر الذي يقصد الملتزم الوصول إليه من وراء التزامه.(المعهد المالي، 2016، ص 80)

❖ **خصائص ومبادئ عقد التامين:**

- **خصائص عقد التأمين:**

- **عقد رضائي:** يعني أنه لا ينعقد إلا بموافقة إرادتي طرفي العقد بالتوافق الإيجابي والقبول ويستلزم الاثباتات الكتابية على وثيقة التأمين ويوقع من الجانبين(سامية محمدي،2017/2016 ص21).
- **عقد ملزم للجانبين:** عقد التأمين ملزم للمتعاقدين، فلا يجوز لأحدهما الرجوع عنه أو فسخه بعد انعقاده إلا برضى الطرفين وينطوي على التزامين رئيسين متقابلين(سطحي سعاد ، 2007 ص 186).
- **عقد معاوضة:** فكل واحد من المتعاقدين يأخذ مقابلا لما أعطى، فالمؤمن له يأخذ مبلغ التأمين عند وقوع الخطر مقابل دفع قسط التأمين، والمؤمن (شركة التأمين) يأخذ قسط التأمين مقابل تعهده بدفع مبلغ التأمين إذا وقع الخطر المؤمن منه(سطحي سعاد، 2007 ص187)
- **عقد ممتد أو مستمر:** إذ يعقد لمدة زمنية مبينة يلتزم خلالها طرفا العقد كل منهما بما عليه من التزامات(حميد جاسم عموان، فوزي علاوي الطائي، الطبعة الأولى, 2020، ص 19).
- **عقد اذعان:** عقد الإذعان هو ذلك العقد الذي لا مجال لطرف أن يساوم في بنوده فهو عقد يقبل فيه أحد الأطراف بالشروط التي يعرضها عليه الطرف الآخر حيث يتمايز فيه مراكز المتعاقدين.(حسان ناصف ، 2017-2018 ص 25.)
- **عقد احتمالي:** بمعنى أنه ينصب على موضوع أو محل ما لم يكن موجودا وقت إبرام العقد.(سامية محمدي 2017/2016 ص22).

❖ **المبادئ التي يقوم عليها التأمين:**

- **مبدأ حسن النية:** يلتزم المتعاقدان بالإدلاء بجميع البيانات في عقد التأمين.
- **مبدأ المصلحة التأمينية:** ومفاده أن تقوم المصلحة التأمينية للمؤمن والمؤمن له باستبعاد عنصر المغامرة من عملية التأمين (عليواش هدى ص12).
- **مبدأ التعويض:** يقضي مبدأ التعويض بوضع المؤمن له بعد وقوع الخسارة في نفس المركز المالي الذي كان عليه قبل وقوع الضرر، إن عقود التأمين من الحريق تعتبر عقود تعويضية(حميد جاسم عموان، فوزي علاوي الطائي مرجع سبق ذكره ص 21،20).
- **مبدأ المشاركة:** تنطبق هذه القاعدة في عقود التأمين على الأشياء دون الأشخاص أيضا وتعني هذه القاعدة أنه في حالة وجود عدة وثائق تأمين على نفس الموضوع لدى مؤمنين متعددين فإن المستفيد يأخذ من كل مؤمن نسبة قيمة وثيقة تأمينه إلى مجموع قيم الوثائق. كما أن كل مؤمن يحصل على نفس النسبة من القسط. أما في التأمين على الأشخاص فإن المستفيد يأخذكافة مبالغ التأمين. وبالتالي تعد القاعدة تطبيقا لقاعدة التعويض، وقاعدة حسن النية(محمد سعدو الجرف، ص 72 من الموقع https://drive.uqu.edu.sa/_/msjarf/files/Insurance.pdf

ثالثا: التأمين في الجزائر

❖ **التطور التاريخي لقطاع التأمين في الجزائر**

مر سوق التامين في الجزائر بالعديد منالاصلاحات، والتي يمكن تلخيصها في المراحل الاتية:

- **مرحلة الاحتلال قبل سنة 1962:** كان القطاع مستغلا من طرف شركات أجنبية (أغلبها شركات فرنسية).

- **المرحلة الإنتقالية.(1962-1965) :** تم تحرير سوق التأمين الجزائري، وتأسيس 3 شركات وطنية منها الشركة الجزائرية للتأمين(SAA).
- **مرحلة الاحتكار والتأميم (1966-1988)** بدأت مع احتكار الدولة الجزائرية جميع عمليات التأمين وإعادة التأمينكما بسطت الدولة سيادتها على كافة شركات التأمين باتخاذها تدابير تقضي بتأميمها.
- **مرحلة إلغاء التخصص (1988-1995)**تعود هذه المرحلة إلى الإصلاحات الاقتصادية التي مست الشركات الاقتصادية العمومية وشركات التأمين(بيشاري كريم، 2013، ص 199، 200).
- **تحرير ورفع احتكار الدولة لقطاع التأمين**

في عام 1995 تم إجراء عدة تعديلات على القوانين المنظمة لقطاع التأمين، وعملت الوزارة على تنظيم ومراقبة قطاع التأمين(عقون حكيمة، 2013-2014، 55).

في عام 2004 بلغ عدد المؤسسات التي تزوال نشاط التأمين في الجزائر 18 مؤسسة منها 6 مؤسسات كانت تنشط قبل 1995 وهي مؤسسات ممثلة بشركات عمومية وشركات خاصة ومؤسسات تعاضدية وشركات متخصصة.

❖ **أنواع شركات التأمين في الجزائر**

- **شركات التامين العامة**

- الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR)؛
- الشركة الوطنية للتأمين (SAA)؛
- الشركة المركزية للإعادة التأمين (CCR)؛
- الشركة الجزائرية للتأمينات (CAAT)؛
- شركات التأمين العمومية الأخرى.

- **شركات التأمين خاصة**

- شركة تروست الجزائر (TRUST Algérie)؛
- الجزائرية للتأمينات (2a)؛
- الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR)؛
- شركات تامين خاصة أخرى.

- **المؤسسات التعاضدية**

- مؤسسات التأمين التبادلي؛
- الصندوق الوطني التعاون الفلاحي (CNMA)؛
- الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية (CASNOS)؛
- الصندوق الوطني للتقاعد (CNR)؛
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) .

- **الشركات المتخصصة**

- شركة ضمان القرض العقاري (SGCT)؛
- الشركة الجزائرية لضمان قرض الاستثمار(AGCI)؛
- صندوق ضمان الأسواق العمومية (CGMP) (فكارشة سفيان، لونيسي بوعلام، 2019 ، ص 359).

❖ **هيئات الرقابة على شركات التأمين الناشطة في الجزائر**

- **لجنة الاشراف على التأمينات:** تسهر على حماية مصالح المؤمن لهم والمستفيدين من عقود التأمين.
- **المجلس الوطني للتأمينات:** يسعى إلى تطوير نشاط التأمين وتنظيمه.
- **هيئة مركزية الاخطار:** يجب على شركات التأمين ابلاغ مركزية الاخطار بالعقود التي تصدرها.
- **وزارة المالية:** يمنح الترخيص لفتح شركات تأمين.
- **الاتحاد الجزائري لشركات التأمين وإعادة التأمين:**أنشئ بتاريخ 22 فيفري1994

- يهتم بمشاكل المؤمنين؛
- ترقية وتطوير نشاطات القطاع.

المحور الثاني: التشخيص المالي كأداة لتقييم الأداء المالي

قبل قيام المسير المالي بإتخاذ أي قرار يحتاج إلى دراسة تمهيدية تتمثل في تشخيص المشكل أو الحالة، وذلك بتحليل الوضعية المالية إلى مكوناتها الأساسية ومن ثم تحديد جوانب القوة والضعف وكل المتغيرات التي تصف هذه الوضعية.

أولا: مفاهيم حول التشخيص وتقييم الأداء

يعتبر التشخيص أسلوب منظم يمكننا من خلاله إكتشافالإختلالات الحاصلة بالشركة، حيث تسعى الشركة دوما إلى تحسين وضعيتها المالية أي تحسين مردودية نشاطها لتحقيق أهداف مربحة عبر عدة معايير وأدوات تساعدها في إكتشاف الأخطاء التي وقعت سابقا ومحاولة تصحيحها وتفاديها مستقبلا وهذا من خلال تقييم الأداء.

❖ **مفهوم وأهمية التشخيص**

- **مفهوم التشخيص:** التشخيص هي كلمة تستخدم بشكل واسع في ميدان الطب، واصبح اكثر عمومية خاصة في تسيير المؤسسات (وكال نورالدين، خليفة الحاج، 2016، ص128)
- **أهميته:**

- إعطاء نظرة شاملة حول وضعية المؤسسة؛
- الرفع من كفاءة المؤسسة وضمان إستراتيجيتها (Kamel Hamdi, 1995p99).

- **شروط التشخيص:** وهي اختيار المشخص، توفير المعلومات، مدة التشخيص، توفر الظروف الملائمة، إهتمام الإدارة بالعملية.

❖ **مفهوم تقييم الأداء وانواعه**

- **مفهوم تقييم الأداء:** التقييم ينصب على أداء الفرد ونتائج أعماله من ناحية، ومن ناحية أخرى على سلوكه وتصرفاته.
- **أنواعه:**

– **تقييم الأداء المخطط**: يراد به تقييم أداء الوحدة في مدى تحقيقها للأهداف المخططة وذلك عن طريق مقارنة المؤشرات الواردة بالخطط والسياسات الموضوعة مع المؤشرات الفعلية حيث تظهر هذه المقارنات مدى التطوير الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الوحدة.

– **تقييم الأداء الفعلي**: يقصد به تقويم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية بعضها بالبعض الآخر لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت تأثيردرجة ومستوى الأداء في توظيف هذه الموارد في العملية الإنتاجية وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المعنية ودراسة تطويرها عبر فترات محددة خلال السنة.

– **تقييم الأداء المعياري (القياسي):** يراد به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية ويأخذ ذلك نوعين من المقارنة فأما أن يتم عن طريق مقارنة النتائج التي حققتها الوحدة لمختلف فعاليتها كالإنتاج والمبيعات والأرباح والقيمة المضافة مع نتائج معيارية كانت قد وضعت لتكون مقياسا للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا.

– **تقييم الأداء العام (الشامل):** يتمثل هذا النوع من تقييم الأداء شمول كل جوانب النشاط في الوحدة الإقتصادية واستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعلية والمعيارية في عملية القياس والتقييم والتمييز بين أهمية نشاط وآخر وذلك عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة الوحدة كل وزن يشير إلى مستوى الأرجحية الذي تراه الإدارة العليا لكل نوع من أنواع النشاط (مجيد الكرخي، 2014، ص44).

❖ **طرق تقييم الأداء**

- **مدخل أصحاب المصالح:** تقوم بعض المنظمات بوضع مقياس أو أكثر للأداء مقابل أهداف كل مجموعة من أصحاب المصالح مع المنظمة، وهذا يشير إلى وجود أكثر من هدف تسعى المنظمة إلى تحقيقه أي الأهداف التشاركية الأمر الذي يتطلب توفير الحد الأدنى من التنسيق بين الأهداف بحيث تخدم جميعا الهدف العام للمنظمة، ويجدر الإشارة إلى أن المنظمة تتعامل مع عدد ومجموعات غير قليلة من أصحاب المصالح مثل مستهلكين، موردين، مساهمين.....إلخ
- **مدخل لوحة القياس:** وهي عبارة عن أداة تستخدمها الإدارة العليا في المنظمة لإلقاء نظرة سريعة على عملياتها والبيئة المحيطة بها.
- **مدخل القيمة الاقتصادية المضافة:**وهذا مقياس مركب من مؤشرات الأداء المالي، وهذه تزود المنظمة بمعلومات عن قيمة العمليات، أي القيمة المالية لكل عملية رئيسية تقوم بها المنظمة، وهذه تساعد الإدارة العليا على وضع نظام للحوافز وأنظمة الرقابة (إبراهيم الخلوف الملكاوي، 2009، ص40،41)

ثانيا: التشخيص المالي

يعتبر التشخيص المالي أحد الآليات المستعملة في التسيير المالي، حيث يواجه المسير المالي صعوبات متعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة مما يلزمه إتخاذ قرارات فعالة وناجحة من خلال إجراءات لتشخيص الوضع.

❖ **تعريف التشخيص المالي:** يعرف التشخيص المالي على أنه عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية وذلك من أجل استخراج نقاط القوة والضعف ذات الطبيعة المالية (إلياس بن ساسي، يوسف قريشي 2019، ص42).

❖ **أهداف التشخيص المالي وأدواته**

- **أهداف التشخيص المالي:** تتمثل في:

– إجراء فحص للسياسات المالية؛

– إكتشاف جوانب القوة والضعف للسياسات المالية؛

– **النمو:** ويتمحور هذا الهدف في تحقيق نمو ما في المؤسسة أو المنظمة وما مقدار ومستوى هذا النمو، إضافة إلى التركيز على إن كان هذا النمو قد تجاوز معدل قدرة المؤسسة المتوقع أم لا؛

– **المردودية:** ونقصد بالمردودية هنا نوعين حيث نجد المردودية الإقتصادية والتي تشمل فعالية المؤسسة في توظيف رأس مالها الاقتصادي ومدى قدرتها على تجنب الخسارة في توظيف هذه الأموال، كذا المردودية المالية والتي تقيس عائد التوظيف المالي للاستثمارات، ونعني هنا بالعائد المالي، تلك الفوائض النقدية المترتبة من عملية الاستثمار؛

– **التوازن:** ونعني بالتوازن هنا قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن في هيكلها المالي على المدى القصير دورة الاستغلال وكذا على المدى الطويل دورة الاستثمار؛

– **المخاطر:** وهنا يعتبر هدف التشخيص المالي حول معرفة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة وكيف يمكن لهذه المخاطر أن تؤدي إلى الإفلاس.(صفية سميرة، 2019/2018، ص06)

- **أدوات التشخيص المالي:** وتتمثل في:

– **تحليل الهيكل المالي:** وهو ضمان تمويل الإحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي أو المردودية (ألبز كلثوم، 2016، ص370).

– **تقييم النشاط والنتائج:** يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية (محمد أحمد الكايد، الطبعة الأولى،2010 ص 39).

– **تحليل التدفقات المالية:** تمثل التحليل الأكثر تطورا ويمكن من تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز

– **تقييم المردودية:** وهي وسيلة تمكن من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها (العمامرة عبد الباسط، العايبي الطاهر، منصر طارق، العمامرة فيصل، 2022/2021، ص08).

❖ مقاييس التشخيص المالي وخطواته

- **مقاييس التشخيص المالي:** تتمثل مقاييس التشخيص المالي فيما يلي:

– **المردودية:** المردودية ضمان بقاء ونمو وإستمرارية المؤسسة، ولهذا يجب تقدير المستوى والتطور لكل من: المردودية الإقتصادية والمردودية المالية.

– **القدرة على الوفاء:** وهي قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في أقرب وقت وعادة ما تقيم بعدة مؤشرات مثل: نسبة القيم القابلة للتحقيق والجاهزة بالنسبة للديون قصيرة الأجل (وكال نورالدين، خليفة الحاج، ص129،130).

- **الإستدانة:** يسمح هذا المقياس بتقييم الإستقلالية المالية من خلال النسبة التالية :

مجموع الديون / الأموال الخاصة

- **المرونة:** تعتمد المؤسسة لمواجهة التهديدات والأخطار الغير محتملة واغتنام الفرص على قدرتها في تحرير وتعبئة الموارد المالية، وبالتالي فإنها في حاجة إلى تقييم مرونتها(صفية سميرة، ص5).

- **خطواته:**
  - تحديد الهدف من التشخيص (مواجهة المخاطر المالية)؛
  - الفترة الزمنية المعنية لدراسة؛
  - إختيار زمن المقارنة أو الطريقة المناسبة للتشخيص؛
  - جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة؛
  - إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول؛
  - التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة؛
  - التشخيص الشامل وهو تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف ووضع ملخص في حدود جودة المعلومات المتاحة ووضع التوصيات وذكر الإقتراحات التي تتناسب مع النتائج المحصلة؛
  - رسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة (لياس بن ساسي، يوسف قريشي، ص 54).

ثالثا : تقييم الأداء المالي

❖ **تعريف الأداء المالي:** الأداء المالي هو تحليل الوضع المالي للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على خلق قيمة مالية لمواجهة تحديات المستقبل، من خلال الإعتماد على الميزانيات وجدول حسابات النتائج والجداول الملحقة بها مع الأخذ بعين الإعتبار الظروف الإقتصادية والقطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، بالإضافة لمعاينة مردوديتها ومعدل نمو أرباحها(يمينة مسراتي، رميدي عبد الوهاب، 2019، ص319).

❖ **تعريف تقييم الأداء المالي:** يمكن القول بأن تقييم الأداء المالي هو عملية يتم من خلالها معرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأهداف الموضوعة كما هو مخطط لها، وبالتالي معرفة مدى قدرة المؤسسة على استغلال ما لديها من موارد بأفضل صورة، وتحديد نقاط الضعف والقوة في الأداء، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الانحرافات (صافية بومصباح، 2021، ص221).

❖ **أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي**

- **أهمية تقييم الأداء المالي:** تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي فيما يلي:
  - عملية تقييم الأداء المالي تساعد في تحديد المسؤولين عن الانحرافات بين الأداء المالي المخطط والأداء المالي المحقق؛
  - تقيم الأداء المالي يظهر التطور الذي حققته المؤسسة خلال مسيرتها سواء نحو الأفضل أو نحو الأسوء؛
  - نظام التقييم يوفر معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة، لأغراض التخطيط والرقابة، وإتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية (حابي أحمد، زبيدي البشير، 2015، ص 76).

- **اهداف تقييم الأداء المالي:** يهدف تقييم الأداء المالي إلى الكشف عن مدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها الموضحة سابقا من أجل مكافئة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية المالية الحديثة. (خنفري خيضر، بورسينة مريم ،2017، ص59)

❖ **معايير ومؤشرات تقييم الأداء المالي**

- **معايير تقييم الأداء المالي:** وهي الأدوات أو المؤشرات المستخدمة في عمليات المقارنة مع الأداء الفعلي لتحديد مستوى كفاءة الأداء، وتعرف على أنها أرقام معينة تستخدم للحكم على ملائمة نسبة ما، ومن المعروف أن هناك أربعة أنواع من هذه المعايير تتمثل في: المعايير الصناعية، المعايير التاريخية، المعايير المستهدفة، المعايير المطلقة.
- **مؤشرات تقييم الأداء المالي:** يتم تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة وتقييم أدائها المالي بالإعتماد على مجموعة من المؤشرات المالية التي تسمح بالتعرف على مختلف المحاور الأساسية للأداء، ويتم ذلك من خلال قياس أداء المؤسسة خلال فترة معينة بإستخدام المؤشرات المالية التالية:
- **تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي:**

- **رأس المال العامل الصافي (FRNG):** يمثل إجمالي المبالغ التي تستثمرها المؤسسة في الأصول قصيرة الأجل ويعرف رأس المال العامل بأنه إجمالي الأصول المتداولة مطروحا منها إجمالي الخصوم المتداولة وهو رأس المال الفائض المستعمل أثناء دورة الاستغلال ويمكن حساب رأس المال العامل الصافي بأسلوبين هما: (سمرود زوبيدة، سحنون جمال الدين، 2020، ص351.)

- **من اعلى الميزانية (في الأجل الطويل):**

رأس المال العامل= الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

- **من أسفل الميزانية (في الأجل القصير):**

رأس المال العامل= الأصول المتداولة – الديون قصيرة الأجل

- **الإحتياجات من رأس المال العامل(BFR):** تعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، كما يعرف بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغط من طرف الموارد الدورية، ويحسب كالاتي: (تبة سومية، 2013، ص177.)

احتياج رأس المال العامل= (الأصول الجارية- خزينة الأصول) – (الخصوم الجارية -خزينة الخصوم)

- **الخزينة(TR) :** تمثل خزينة المؤسسة جميع الأموال التي بحوزتها خلال الدورة الإستغلالية وتشمل صافي القيم الجاهزة ويحسب بطريقتين: (زهراوي عفاف، صويلح أميمة، 2022، ص517)

الخزينة =رأس المال العامل الصافي – احتياج رأس المال العامل

الخزينة =خزينة الأصول – خزينة الخصوم

- **تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية:** يعد التحليل بأسلوب النسب المالية من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال، لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المؤسسة ويمكن التمييز بين العديد من أنواع النسب المالية ونذكر منها:

- **نسب السيولة:** تستخدم نسب السيولة لقياس قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل في موعد الاستحقاق.(صافية بومصباح، (مرجع سبق ذكره) ،ص224)
- **نسب النشاط:** تستخدم هذه النسب لتقييم مدى نجاح إدارة المنشأة في إدارة الموجودات والمطلوبات. **(مجدوب أحلام** 2014/2013، ص67).
- **نسب الربحية:** وقياس للآثار المباشرة المترتبة عن استخدام أصول معنية أو خصوم معنية.(**مبارك لسلوس، الطبعة** الثانية، 2012، ص51).
- **نسب التمويل والاستقلالية المالية:** تمكن هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي.(**مجدوب أحلام** ص68.)

المحور الثالث: تشخيص وتقييم الأداء للشركة الوطنية للتأمين «SAA» خلال الفترة 2019-2021

حيث سنتطرق في هذا المحور إلى التعريف بالشركة في الجزء الأول، أما في الجزء الثاني فخصصناه لإظهار الميزانية المالية وتقييم أدائها المالي.

أولا: ماهية المؤسسة الوطنية لتأمينات(SAA)

❖ **التعريف بالشركة الوطنية للتأمين (SAA)**

تأسست الشركة الوطنية للتامينسنة 1963 في صور مختلطة جزائرية بنسبة 61 % ومصرية بنسبة 39% تم تأميمها سنة 1966 في إطار احتكار الدولة لمختلف عمليات التأمين، وفي سنة 1989 تحصلت على استقلاليتها المالية، تتألف من 15 وكالة جهوية وتتحكم في 495 وكالة تجارية ،تتكون الوكالة من ثلاث أقسام: قسم الإنتاج وقسم المطالبات وقسم المحاسبة.

بلغ عدد القوى العاملة في الشركة 4620 في سنة 2013، يقع المقر الرئيسي في مبنى (SAA)، الحي التجاري، بباب الزوار، الجزائر العاصمة.

❖ **مهام وأهداف الشركة الوطنية للتأمين(SAA)**

- **انشطة ومهام الشركة الوطنية للتامين**
- **أنشطة الشركة الوطنية للتأمين**

- **تامين السيارات:** يلزم القانون المتعلق بتامين هذه الاخيرة أي مالك لسيارة بالاشتراك في التأمين و لكن تغطية المسؤولية المدنية الزامية فقط، أنظر الملحق رقم:01.
- **ضمان المسؤولية المدنية:** يغطي هذا الضمان التعويض عن الأضرار التي لحقت بأطراف ثالثة عندما يتم تطبيق ضرر للسيارة، قد يكون هذا الضرر نتيجة لحادث، حريق او انفجار .
- **لتأمين ضد الحوادث الفردية:** وهو يتألف من صيغة التأمين ضد الحوادث الشخصية، يؤدي إلى دفع رأس المال المحدد مقدما إلى استحقاق المؤمن عليه أو المعين على العقد، في حالة وقوع حادث ينطوي على إعاقة دائمة للشخص المؤمن عليه أو موته.

- **الكوارث الطبيعية:** ملزمة بموجب الأمر 10-02 من 26-08-2003، ويغطي هذا التأمين عقد واحد فقط والأحداث التالية: الفيضانات والانهيارات الطينية، العواصف والرياح القوية، حركات الأرض.
- **التأمين الزراعي:** تقدم الشركة مجموعة من الضمانات ضد المخاطر التي تهدد المزارع، المخاطر الزراعية، مثل المخاطر المناخية والصحية وكذلك المخاطر الاقتصادية.
- **التأمين على النقل:** من أجل سالمة وسائل نقل البضائع والبضائع تقدم الشركة ضماناتها لحماية كاملة من البضائع المنقولة، هذا التأمين هو أقدم واضمن فرع، فقد أصبح اليوم لا غنى عنها في سياق مختلف التبادلات الاقتصادية، التجارية .

- **مهام الشركة الوطنية للتأمين:** تتمثل مهمة الشركة الجزائرية للتأمين(SAA)في:
  - تقديم الدعم التقني للوكالات؛
  - تطوير رقم اعمال الشركة وإدارة العالقات المتعاقدة مع المؤتمنين؛
  - جذب الزبائن وإدارة متطلبات العملاء وارضائهم؛
  - إطلاق منتجات تأمين جديدة تتكيف مع احتياجات العملاء؛
  - الحفاظ على مكانتها في السوق؛
  - تحسين جودة الخدمات؛
- **اهداف الشركة الوطنية للتأمين:** تقوم الشركة الوطنية للتامين في إطار مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي إطار المشاركة في الترقية التبادلات الخارجية والسهر على حمايتها اضافة إلى تامين الممتلكات والأشخاص وحياتهم لتحسين الظروف الاقتصادية وعليه تسعى دائما إلى:
  - تطوير وتنشيط الاقتصاد الوطني؛
  - تطوير عملية التسيير؛
  - مشاركة العمال لتحقيق الأهداف؛
  - السير الحسن لمختلف العمليات التأمينية الجارية مهما كان نوعها أو حجمها؛
  - تطور قطاع التأمين لمختلف الطرق ووضع التسهيلات والتخفيضات لمختلف المؤمنين.

ثانيا: التشخيص المالي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) لتقييم أدائها المالي

تعد من اكبر مؤسسات التأمين في الجزائر واقدمها ولأجل مكانتها الجد هامة في السوق جعلنا نتطرق الى دارسة ميزانيتها المالية.

❖ **تقديم الميزانية المالية للشركة الوطنية للتأمين (SAA)**

- **تعريف الميزانية:** تعرف الميزانية على انها صورة فوتوغرافية لوضعية المؤسسة المالية في تاريخ محدد، أي انها تظهر ذمة المؤسسة التي تتمثل في عناصر الأصول وعناصر الخصوم، أي ان لكل مؤسسة ذمة مالية توضح مالها من حقوق وما عليها من التزامات.
- **مضمون الميزانية:** تتكون الميزانية المالية من أصول وخصوم (أنظر الجدول رقم 2، 3)، حيث تتفرع الاصول إلى:
  - **أصول ثابتة:** تتكون الاصول الثابتة من: قيم معنوية، أراضي، تجهيزات الانتاج، مباني، تجهيزات الشركة.

- **أصول متداولة:** تتكون من: توقعات تقنيات التامين، الزبائن، الضرائب، الخزينة

اما الخصوم:

- **أموال متداولة:** رأس مال، إحتياطات، فرق إعادة التقدير، النتيجة الصافية.
- **خصوم غير جارية:** ديون وتنقسم إلى: مالية وتقنية والاستثمار وإستغلال، الخزينة.

من اجل التشخيص والتعرف على الوضع المالي للشركة الوطنية للتأمين (SAA) ومعرفة مختلف التغيرات التي طرأت على محتوى عناصر الميزانية خلال سنوات الدراسة 2019-2020-2021 سوف نقوم بتقييم الاداء المالي للشركة باستخدام مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية.

❖ **تقييم أداء المؤسسة بإستخدام مؤشرات التوازن المالي**

- **رأس مال العامل الصافي (FRNG):**
  - **اعتبارا من اعلى الميزانية:**

رأس مال العامل الصافي = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة

- **حساب رأس مال العامل الصافي لسنة 2019:**

الأموال الدائمة =38042746978.07 + 9580834796.53

الأموال الدائمة = 47623581774.6

الأصول الثابتة= 61697066708.64

رأس مال العامل الصافي لسنة 2019 = 47623581774.6 – 61697066708.64

رأس مال العامل الصافي لسنة 2019 = -14073484934.04

رأس مال العامل الصافي لسنة 2020 = -15430780994.13

رأس مال العامل الصافي لسنة 2021 = -20090135547.13

  - **اعتبارا من اسفل الميزانية:**

رأس مال العامل الصافي = الأصول المتداولة – القروض

التعليق: (FRNG) سالب أي الأموال الدائمة أقل من الاصول الثابتة في هذه الحالة الاموال الدائمة غير كافية لتمويل جميع الاحتياجات المالية الثابتة، مما يستدعي البحث عن موارد مالية أخرى لتغطية العجز في التمويل.

نلاحظ ان رأس مال العامل الصافي سالب خلال فترة دراستنا وان الشركة الوطنية للتأمين حققت رأس مال سلبي، أي ان الشركة استخدمت جزء من ديونها قصيرة الاجل لتمويل ديونها طويلة الاجل

- **احتياج رأس مال العامل (BFR):**

احتياج رأس مال العامل = (الأصول الجارية –خرينة الأصول)– (الخصوم الجارية – خزينة الخصوم)

- حساب احتياج رأس مال العامل لسنة 2019:

احتياج رأس مال العامل لسنة 2019 = 23158999533.09 – (9065330000+3829270797.51) –(37214484467.13– 265012.55)

احتياج رأس مال العامل لسنة 2019 =10 264 398 735.58 – (37214219454.58)

- احتياج رأس مال العامل لسنة 2019 = 26949820714-
- احتياج رأس مال العامل لسنة 2020 = 26996737123.69-
- احتياج رأس مال العامل لسنة 2021 = 27966518611.72-

التعليق: نلاحظ ان خلال سنوات دراستنا سجلت الشركة الوطنية للتأمين رأس مال عامل سليوهذا يعني أن احتياجات الدورة أقل من موارد الدورة، أي أن الموارد تغطي الاحتياجات ويبقى فائض والشركة لديها سيولة ولا تحتاج إلى راس مال عامل موجب ولكن يتوجب عليها توفيره لمواجهة الأخطار غير المتوقعة .

- **الخزينة (TR):**

الخزينة = (رأس مال العامل الصافي)FRNG– (احتياج رأس مال العامل)BFR

- حساب الخزينة لسنة 2019:

الخزينة لسنة 2019 =(14073484934.04-) – (26949820714-)

- الخزينة لسنة 2019 = 12876335779.96
- الخزينة لسنة 2020 = 11565956129.56
- الخزينة لسنة 2021 = 7876383064.59

التعليق: نلاحظ خلال سنوات دراستنا 2019-2020-2021 ان الخزينة موجبة هذا يدل على أن رأس مال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة، وبعبارة أخرى هذا يعني أنها استطاعت ان تمول أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة واحداث فائض قدر سنة 2019 بـ 12876335779.96 وفي سنة 2020 قدر بـ 11565956129.56 اما في سنة 2021 بـ 7876383064.59.

❖ **تقييم أداء الشركة باستخدام النسب المالية**

أولا- نسب المردودية

- **المردودية المالية**

- **حساب نسبة المردودية المالية لسنة 2019:**

نسبة المردودية المالية= النتيجة الصافية /الأموال الخاصة.

نسبة المردودية المالية لسنة 2019 =219573297570, / 38042746978,07

- نسبة المردودية المالية لسنة 2019 =5,77%
- نسبة المردودية المالية لسنة 2020 =6,64%
- نسبة المردودية المالية لسنة2021=6,93%

التعليق: تعتبر المردودية المالية مقياس يقيس قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية كافية لضمان استمرار نشاطها، ونلاحظ من خلال النتائج المتوصل إليها أن معدل المردودية المالية خلال السنوات التالية 2019، 2020، 2021 في ارتفاع مستمر ويعود ذلك إلى حسن تسيير واستخدام الموارد المالية خاصة سنة2021.

- **المردودية الاقتصادية:**

نسبة المردودية الإقتصادية = النتيجة الصافية /الأصول.

- حساب نسبة المردودية الاقتصادية لسنة 2019:

نسبة المردودية الاقتصادية لسنة 2019 =2195 732 975,70 / 84838 066 241,73

- نسبة المردودية الإقتصادية لسنة 2019 =2,58%
- نسبة المردودية الإقتصادية لسنة 2020 =3,02%
- نسبة المردودية الإقتصادية لسنة2021=3,07%

التعليق: نلاحظ أن الشركة حققت مردودية اقتصادية خلال السنوات الثلاث حيث أن هذه النسبة زادت من سنة لأخرى ويرجع سبب الزيادة إلى حسن استخدام الأصول الاقتصادية الموضوعة تحت تصرف الشركة.

ثانيا- نسب التمويل

❖ **نسب التمويل الدائم**

نسبة التمويل الدائم=الأموال الدائمة /الأصول الثابتة

- حساب نسبة التمويل الدائم لسنة 2019:

نسبة التمويل الدائم لسنة 2019 = 47623581774,6/ 61697066708,64

- نسبة التمويل الدائم لسنة 2019=77,18%
- نسبة التمويل الدائم لسنة 2020=63,37%
- نسبة التمويل الدائم لسنة 2021=72%

التعليق: تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول غير الجارية حيث نلاحظ من خلال النتائج المتوصل إليها أن نسبة التمويل الدائم جاءت كلها أصغر من 100%يعني أن الشركة لم تتمكن من تغطية جميع أصولها غير الجارية باستخدام الأموال الدائمة.

❖ **نسب التمويل الخاص**

التمويل الخاص= الأموال الخاصة / الأصول الثابتة.

- حساب نسبة التمويل الخاص لسنة 2019:

نسبة التمويل الخاص لسنة 2019 = 38 042 746 978,07/61 697 066 708,64

- نسبة التمويل الخاص لسنة 2019=61,66%
- نسبة التمويل الخاص لسنة 2020 =61,86%
- نسبة التمويل الخاص لسنة 2021=57,91%

التعليق: تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، حيث نلاحظ من خلال النتائج المتوصل إليها أن نسبة التمويل الخاص لدى الشركة لا تستطيع تمويل أصولها بواسطة اموالها الخاصة .

❖ **نسبة الإستقلالية المالية:**

نسبة الإستقلالية المالية= الأموال الخاصة / مجموع الديون.

- حساب نسبة الإستقلالية المالية لسنة 2019:

مجموع الديون = 9580834796,53 + 37214484467,13

مجموع الديون = 46795319263,66

نسبة الإستقلالية المالية لسنة2019 = 38 042 746 978,07/ 46795319263,66

- نسبة الإستقلالية المالية لسنة 2019=81,29 %
- نسبة الإستقلالية المالية لسنة 2020=83,7%
- نسبة الإستقلالية المالية لسنة 2021=79,41%

التعليق: تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة الشركة في تسديد ديونها بالإعتماد على أموالها الخاصة،حيث نلاحظ أنه خلال السنوات الثلاث أن النسب تدل على أن الشركة تتمتع باستقلالية مالية وهي قادرة على التسديد والاقتراض.

❖ **نسبة التمويل الخارجي:**

نسبة التمويل الخارجي= مجموع الديون/مجموع الأصول.

- حساب نسبة التمويل الخارجي لسنة 2019:

نسبة التمويل الخارجي لسنة 2019= 84 838 066 241,73/46795319263,66

- نسبة التمويل الخارجي لسنة 2019= 55,15%
- نسبة التمويل الخارجي لسنة 2020=54,40%
- نسبة التمويل الخارجي لسنة 2021=55,73%

التعليق: نسبة التمويل الخارجي وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء وتبين هذه النسبة مدى تغطية موجودات الشركة بأموال خارجية فنلاحظ من خلال السنوات الثلاث أن الشركة لاتواجه أي صعوبة في تسديد ديونها عند موعد استحقاقها فكلما كانت النسبة صغيرة كانت أموال الدائنين مضمونة.

3. **الخاتمة:**

يعد التأمين من الأمور الضرورية في حياتنا اليومية فهو يوفر الحماية المالية والاستقرار للأفرادو المؤسسات في حالة وقوع مخاطر محتملة، وبشكل عام يجب على الأفراد والمؤسسات النظر في تأمين أنفسهم وأصولهم وعملياتهم التجارية من الأخطار المحتملة، حيث يمكن أن يتسبب الحادث في خسائر مالية كبيرة وتأثيرات سلبية على حياتهم.

كم يعد التشخيص المالي من أهم الأدوات المستخدمة في تقييم أداء شركة التأمين حيث يتم استخدامه لتحليل وفهم البيانات المالية المختلفة التي تتعلق بأداء الشركة، ويساعد في اتخاذ القرارات الحاسمة وتحسين الأداء المالي والاقتصادي للشركة ولذلك يجب على شركات التأمين التركيز على تحليل البيانات المالية المختلفة باستخدام التشخيص المالي وتطبيق الإجراءات اللازمة لتحسين أدائها، ومن خلال هذا البحث توصلت إلى جملة من النتائج أهمها:

1.3. نتائج الدراسة:

❖ **النتائج النظرية:**

- ان التأمين هو عقد يتم بين شخصين أو جهتين، يتم بموجبه دفع مبلغ محدد من المال (القسط) بانتظام إلى شركة التأمين لتوفير حماية مالية للمؤمن وبأخطار محددة يتم تحديد هذه الأخطار في العقد، ويمكن أن تشمل الحوادث المرورية أو الحوادث المنزلية أو الأمراض والإصابات أو خسارة أو بسرقة الممتلكات، وغيرها، وعند حدوث الحادثة المؤمنة يتم دفع تعويض مالي من الشركة التأمينية إلى المؤمن عليه بناء على شروط العقد المتفق عليها مسبقا؛
- شركات التأمين هي هيئة منظمة لعملية التأمين وزيادة على ذلك فإنها تقوم بدور مزدوج كونها تقدم خدمات تأمينية لزبائنها وأيضا تقوم باستثمار تلك الأقساط التي تحصل عليها؛

- يعتبر الاشراف والرقابة على النشاط التأميني لشركات التأمين من الأمور الواجبة والضرورية لأنه يحقق للدولة حماية لاقتصادها الوطني وحماية لمصالح المتعاقدين مع شركات التأمين، كما يشمل ضمان قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها؛
- ان التشخيص المالي يلعب دورا حيويا في تقييم أداء شركة التأمين، حيث يتيح للشركة فهم أفضل لموقعها المالي وتحديد العوامل التي تؤثر على أدائها؛
- ومن بين النتائج الأخرى التي توصلت إليها الدراسات أن الشركات التي تقوم بتحليل وتقييم أدائها المالي باستخدام التشخيص المالي تكون أكثر قدرة على تحديد الاستراتيجيات الصحيحة للتوسع والنمو وتحسين مستويات الخدمة التي تقدمها للعملاء؛
- يساعد التشخيص المالي في اتخاذ القرارات المالية حول الاستثمار أو التمويل أو توزيع الارباح؛
- يساعد التشخيص المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة وبالتالي يساعد في رسم مخطط التعديل في المستقبل.

❖ **النتائج التطبيقية:** تتمثل في:

- راس مال العامل سالب خلال سنوات الدراسة 2019-2020-2021 وهذه الوضعية تعتبر سلبية لان الشركة لا تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها، وهذا يعطي عجز للشركة مبدئيا؛
- يعتبر التشخيص المالي من أهم العمليات التي تعتمد عليها الشركة في تقييم أدائها المالي وذلك من خلال دراسة قوائمها المالية وتحليلها بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية؛
- الخزينة موجبة خلال سنوات الدراسة أي أن استخدامات الخزينة اصغر من موارد الخزينة، أو بمعنى أخر فإن رأس المال العامل الصافي يغطي احتياجاته، مع ملاحظة أن هناك فائض موجب، وهو ما يتعين على الشركة أن تتأكد أن لا يكون أكثر من الازم كون هذه الأموال أموال عاطلة تتحمل المؤسسة تكاليف عليها في اغلب الأحيان؛
- بعد تشخيص وتقييم أدائها المالي توصلت الى انا الشركة تتمتع باستقلالية مالية مما يسمح لها بالتسديد والاقتراض؛
- تتحلى بقوة مالية مقبولة.

❖ **الاقتراحات:** تتمثل في:

- على الشركة أن تستغل الفائض من أموالها في الخزينة بدل تكديسها بتوسيع نشاطها أي شراء مواد أولية (معدات وأدوات) وتوسيع العملية الخدماتية؛
- يجب على شركات التأمين استعمال أدوات التحليل المالي، المؤشرات والنسب المالية من أجل معرفة الوضعية المالية لمركزها بصورة واضحة؛
- سرعة تقديم التعويض عند تحقق الضرر وذلك من خلال تسريع إجراءات التعويض إنطلاقا من معاينة الأضرار، مرورا بتحديد مبلغ التعويض وإنهاءا بتقديم الصك؛
- دعم الحكومة لقطاع التأمين ورعايته وتشجيعه ومنحه الإعفاءات الضريبية الممكنة لبعض أنواع التأمين، خاصة التأمينات الحياة.

4. قائمة المراجع

1. أبي الفضل هاني الحديدي المالكي، التأمين أنواعه المعاصرة، دار العصماء، دمشق، الطبعة الأولى، 2009.
2. إبراهيم الخلوف الملكاوي، إدارة الأداء باستخدام بطاقة الأداء المتوازن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2009.
3. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي ،التسيير المالي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، عمان، الأردن، الطبعة الثانية 2019.
4. الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، أبحاث هيئة كبار العلماء، الرئاسة العلمية للبحوث والإفتاء للطبع والنشر، الطبعة 04، 2014.
5. إيمان شيحان المشهداني، علاء فرحان طالب، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الإستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
6. حمد بن حماد بن عبد العزيز الحماد، عقود التأمين حقيقتها وحكمها، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة الطبعة السنة 17، 1405 هـ .
7. حميد جاسم عموان، فوزي علاوي الطائي، إدارة الخطر والتأمين، شركة الزوايا لدعاية والاعلان، بغداد، الطبعة الأولى، 2020 .
8. داود احقراش، شركات التأمين في الجزائر، مذكرة ماجستر، كلية الحقوق جامعة الجزائر 1، 2009/2008.
9. سالم رشدي السيد، التأمين المبادئ و الأسس والنظريات، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى ،2015.
10. سليمان ين براهيم بن ثنيان، التأمين واحكامه، دار العواصم المتحدة، قبرص بيروت، الطبعة الأولى، 1993.
11. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، ط1، 2012.
12. عبد العزيز لغزال، رحموني عبد السلام، التشخيص المالي في شركات التأمين، دراسة حالة للشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT وكالة ادرار، مذكر ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ادرار، 2018/2017.
13. عيسى عبده، التأمين بين الحل والتحريم دار الاعتصام للطبع والنشر والتوزيع بالقاهرة،2009.
14. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2012.
15. محمد أحمد الكايد، الإدارة المالية الدولية والعالمية، التحليل المالي والاقتصادي، كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،2010 .
16. مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى،2014.
17. المعهد المالي، مدخل الى اساسيات التأمين، مؤسسة النقد العربي السعودي، الرياض، 2016.
18. أحلام مجدوب، دور أدوات مراقبة التسيير في تقييم الأداء المالي، دراسة حالة مطاحن الحضنة بالمسيلة، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2014/2013.
19. أيوب بالقط، صالح عمارة، يوسف جبالي، دراسة تحليلية لمؤسسات التأمين في الجزائر ، واقع وتحديات 2011-2017، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، 2019/2018
20. حسان ناصف، دور شركات التأمين في محاولة مكافحة الاحتيال، دراسة تطبيقية على شركات التأمين في الجزائر ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 2018/2017 .
21. حسين شرفي، منيرة خالدي، سهيلة مقدود، دور مؤسسات التأمين في إدارة الأخطار، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات وكالة الوادي 2018/2010، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي، 2020/2019 .
22. حكيمة عقون، إدارة مخاطر شركات التامين، دراسة حالة الشركة الجزائرية للتامينات CAAT، ام بواقي 04160، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام بواقي، 2014/2013 .
23. خالد هادفي، مساهمة النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب التحليل المالي لمؤسسة إقتصادية، دراسة حالة مؤسسة اقتصادية، أطروحة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019/2018.
24. رضا بن كولة، دراسة العلاقات بين المؤسسات، بحث ميداني في الشركة الجزائرية لتأمينات، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، مذكرة ليسانس، 2005/2004.
25. زهرة مختاري، التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2011/2010.
26. زينب ناجم، إشكالية النهوض بفرع التأمين على الحياة في الجزائر، مذكرة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مسيلة، 2012/2011 .
27. سارة حلوي، دور نظام المعلومات المحاسبي في شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمينات(CAAT) ، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية العلوم وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي- ، 2013/2012.
28. سامية محمدي، النظام القانوني لعقد التأمين، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور بالجلفة 2017/2016 .
29. سمية بوطة، النظام القانوني لشركات التأمين في الجزائر ، مذكر ماستر ، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي- 2020/2019.
30. شريفة غوماري، أسماء بوفارسعلاوي ،فعالية أدوات التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمتعاملين في المؤسسة الاقتصادية، دراسة ميدانية بمؤسسة مرابطي للتجارة والإستثمار بأدرار، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية بأدرار، 2020/2019.
31. صفية بوزار، تشخيص وتقييم المؤسسة العمومية في ظل الخوصصة، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الإقتصادية 2001/2000.
32. صفية سميرة، دور التشخيص المالي في ترشيد القرارات المالية، دراسة حالة مؤسسة مطاحن الزيبان القنطرة بسكرة، مذكرة ماستر في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2019/2018.
33. عبدالباسط العمامرة، الطاهرالعايبي،منصر طارق، فيصل العمامرة ،التشخيص المالي ودوره في مواجهة المخاطر المالية في المؤسسة الإقتصادية، دراسة حالة شركة سوف لدقيق، مذكرة ماستر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2022/2021.
34. عبدالله بلوناس، لمجد بوزيدي، تقييم الأداء في المؤسسة ودوره في تحفيز العمال، رسالة ماجستير في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،2011.

35. كريم زرمان، دراسة تحليلية وتنبؤية لمعدلات الخسارة في شركات التأمينات دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين الشامل CAAT بقسنطينة منذ 1995، أطروحة الدكتورة علوم، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، السنة الجامعية 2015/2014 .
36. محمد يحي عاصي أمارة، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير إدارة أعمال، جامعة الأردن،2008.
37. هدى عليواش، الأحكام العامة لعقد التأمين، مذكرة تخرج، المدرسة العليا للقضاء، الدفعة 17، 2009/2008 .
38. وحيدة مدفوني، واقع وأهمية إعادة التأمين في مواجهة إلتزامات شركات التأمين، دراسة حالة السوق الجزائري للتأمين وإعادة التامين مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2014.
39. أحمد حابي، البشيرزبيدي، دور حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي، مجلة المناجير، الجزائر ، العدد02، 2015.
40. أسماء بوزاغو، سنوسي بن عومر، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المالية، مجلة مجاميع المعرفة، الجزائر، العدد 01، المجلد 06، 2020
41. أمينة بوتواتة، تقييم الأداء المالي لمجمع سوناطراك بالمقارنة بين أساليب التقييم الحديث والتقليدي، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية 2019.
42. بيشاري كريم، واقع سوق التأمين في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والعلوم التجارة، الجزائر، العدد 27، المجلد 1، 2013.
43. حمزة بوكفة، تقييمالأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات هيكل رأس المال، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد01،2022.
44. حمزة عقبي، بشير بن عيشي، أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 49، 2017.
45. خيضر خنفري، مريم بورسينة، دور النسب والمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مجلة دراسات إقتصادية، ع27 ،2017.
46. رشيد بوكساني، اصلاحات وواقع التأمينات في الاقتصاد الجزائري، مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج فى الاقتصاد العالمي، الجزائر ،ع 01، 2006 .
47. رضا زهواني، سمير بوعافية، وصيف فائزة خير الدين، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية، مجلة العلوم الادارية والمالية، ع 01 م 01، 2017.
48. زهرة زياني، فاطمة بودية، تقييم الأداء في المؤسسات الخدمية باستخدام أسلوب تحليل البيانات المغلفة، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد العدد02، المجلد01، 2009.
49. زوبيدة سمرود، جمال الدين سحنون، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي عن طريق مؤشرات التوازن، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال، الجزائر، العدد03، المجلد06، 2020.
50. سارة عجمي، وظائف التأمين ودورها في إدارة عالقة الزبون، دراسة حالة مجموعة من شركات التأمين ولاية عنابة، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، العدد 01 المجلد 09، جوان 2022 .
51. سطحي سعاد، عقد التأمين، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، العدد01، المجلد 22، 2007.
52. سوميه تبة، دور المعايير المحاسبية ومعايير الإبلاغ المالي الدولية في تفعيل التحليل المالي بالمؤسسة، المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي الجزائر ع1، 2013.
53. صافية بومصباح، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، الجزائر ، العدد 02 المجلد08،2021.
54. عبد العزيز بن علي الغامدي ،إعادة التأمين والبديل الإسلامي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد 44، المجلد 22، رجب 1428ه
55. عادل عيسى حسان، عبد الفتاح سعيد السرطاوي، التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء المالي للشركات المساهمة الصناعية في فلسطين، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، العدد02، المجلد04، 2019.
56. عفاف زهراوي، أميمة صويلح، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، العدد 02 2022.
57. فكارشة سفيان، لونيسي بوعلام، أشكال شركات التأمين في الجزائر، مجلة الابداع، العدد 01، 2019.
58. كلثوم ألبز، التشخيص المالي ودوره في تحديد الخيار الاستراتيجي للمؤسسة، معارف مجلة علمية محكمة، العدد 20، 2016 .
59. كلثوم ألبز، مولود حواس، التشخيص المالي كأداة لتحديد الغيار الاستراتيجي بالمؤسسة، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثالث، 2013.
60. محمد بن سعد الشويعر، التأمين، مجلة اللجنة الدائمة للبحوث العلمية وللافتاء، المملكة العربية السعودية، العدد 19، 27 شعبان 1444ه
61. محمد راتول، العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد14، 2016.
62. مسعود صديقي، بالي مصعب، تطور قطاع التأمين في الجزائر، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، الجزائر العدد 11، ديسمبر 2006.
63. مصعب بالي، صديقي مسعود، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد 02 سنة 2016.
64. نور الدين وكال، خليفة الحاج ،التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتجية المالية للمؤسسة، مجلة الآفاق الدراسات الاقتصادية، العدد الأول 2016.
65. يمينة مسراتي، عبد الوهاب رميدي، أثر محددات الهيكل التمويلي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في بورصة الجزائر مجلة الاقتصاد الجديد، العدد01، المجلد11، 2019.
66. سوالم سفيان، نشأة وتطور التأمين، موقع الميزان، 27 نوفمبر 2020 https://www.elmizaine.com/2020/11/blog-post_27.html
67. محمد سعدو الجرف، مبادئ التأمين والتكافل، قسم الاقتصاد الإسلامي، جامعة ام القرى.

https://drive.uqu.edu.sa/_/msjarf/files/Insurance.pdf

68. المادة 747 من القانون المدني المصري، وكذا ما ورد في القانون المدني لعدد من الدول العربية.
69. Kamel Hamdi, Diagnostic et redressement d'entreprise,EdEssla,Algercheraga.1995.